

## يتم افتتاحها خلال العيد الوطني الـ 17 للوحدة

# المعهد الوطني للعلوم الإدارية في إب مشاريع بحجم الإنجاز



النقلات والفرقات النوعية التي شهدتها الوطن في مختلف قطاعاته منذ قيام الوحدة شمل أيضاً قطاع العلوم الإدارية.. هذا القطاع الهام في ردف سوق العمل بمخرجات مهنية مؤهلة علمياً قادرة على المساهمة بفاعلية في عملية البناء والتنمية..

ناهيك عن كون هذا القطاع قد ساهم في إيجاد جيل مثقف قادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة بين أوساط الشباب.

ومن هنا أولت القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ رئيس الجمهورية هذا القطاع اهتماماً كبيراً تمثل في مشاهد هذا القطاع من تحولات وقرارات بدءاً من استقلالية تعليم العلوم الإدارية بإنشاء عمادة عليا وتم تعيين الدكتور وهيبه فارح عميداً لهذا المعهد والتي عملت على جملة من الخطوات الداعمة لهذا المجال كإيجاد شراكة فعلية بين هذه المؤسسة والقطاع الخاص وإعادة تأهيل الكادر البشري من إداريين ومدرسين ومدربين وإعادة تأهيل مباني وتجهيزات معاهد العلوم الإدارية ومن ضمن هذه المعاهد معهد العلوم الإدارية بمحافظة إب.

عادي وهذا يأتي بفضل الجهود التي يبذلها مدير المعهد الأستاذ/ محمد الشعبي والتي بدأت تأتي فأمرها يقول الأستاذ/ الشعبي أن تطوير أنشطة المعهد ضرورة أدركتها الحكومة وترجمتها بقرار معالي وزير الخدمة المدنية بإعادة هيكلة المعهد لتطوير نشاطاته المختلفة بما يلي توجهات الدولة لتطوير الإدارة العامة في أجهزة الدولة وتعزيز تجربة الإدارة المحلية برفدها بالكوادر المتخصصة في هذا المجال وبما يلي احتياجات القطاع الخاص ويشهد المعهد حالياً نقلة نوعية متميزة في التحديث والتطوير المختلف الأنشطة من خلال الجهود المبذولة من قبل عميد المعهد الأستاذة/ وهيبه فارح وفريق العمل في الديوان العام.

وفي مجال التأهيل تم افتتاح تخصصات جديدة هي إدارة الموارد البشرية والتسويق وتخصص السكرتارية التنفيذية إضافة لتخصص الحاسب الآلي والمحاسبة ضمن ديوان فني إدارة التنمية ما تمت إعادة النظر في السياسات واعتماد التخصص من المستوى الأول وتحديد عدد المقبولين سنوياً بـ (600) طالب وطالبة لكل فرع ووضع شروط كاملة للقبول لضمان أفضل اختيار للمتقدمين للدراسة في المعهد، وفي إطار خطة التحديث والتطوير تم افتتاح ديوان الإدارة المحلية والإدارة المكتبية الحديثة في الديوان العام كما أن قيادة المعهد حرصت جدا على تنفيذ عدد من الدبلومات العليا بعد الجامعة في تخصص الإدارة والمحاسبة ويجري حالياً تنسيق مشترك بين المعهد وجامعة عدن لتنفيذ ديوان عالي بعد الجامعة في مجال إدارة الأعمال والمحاسبة بفرع المعهد بمحافظة تعز.

أما التطورات في مجال التدريب فالمعهد بشكل عام يمتلك كافة المقومات اللازمة لإعداد وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية في المجال الإداري والمالي ونظم المعلومات والمغناطيسية ويقوم المعهد بتنفيذ البرامج والدورات سنوياً حسب طلب الجهات وبحسب الشروط المعمول بها في المعهد وتفعيل التدريب مبرهون بدرجة أساسية بتوفير اعتمادات للتدريب في موازنة المعهد حتى تتمكن من تنفيذ الدورات البرامج الموجة لموظفي الدولة في عموم المحافظات.

### معوقات وصعوبات

وعن المعوقات والصعوبات التي تحد من نشاط التدريب يقول الأخ مدير المعهد: -الصعوبات كثيرة وأبرزها عدم وجود مخصصات للتدريب في موازنة المعهد ولا في موازنة المكاتب الحكومية وهذا يحد ذاته يشكل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ أي برنامج لموظفي الدولة لأن إعداد وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية يحتاج إلى مخصصات مالية كافية أما القطاع الخاص فنشاطه محدود جدا والإفراد العاملون في كل مؤسسة يعدون بالأصابع ولا يوجد اهتمام من قبل الشركات بتدريب موظفيها.

### 27 مليون ريال للمعهد الوطني

المعهد الوطني وبمساندة إحتضان محافظة اب للعيد السابع عشر للوحدة اليمنية المباركة يشهد افتتاح وضع حجر الاساس لعدد من المحلات التعليمية فيه بتكلفة إجمالية تصل إلى "27.000.000" ريال وفي هذا الخصوص يقول الأستاذ محمد الشعبي ان إدارة المعهد حرصت منذ الوهلة الأولى أن يكون للمعهد نصيب من مشروعات الخطة الاستثنائية للمحافظة وقمنا بإعداد خطة تتواءم مع متطلبات المعهد وقدمت الى لجنة المشاريع التي يدورها وافقت عليها وتم ضمها ضمن الخطة الاستثنائية وخضعت للجنة(40.000.000) ريال وقد قمنا بإعداد الدراسات والتصاميم ولكن بعد مرحلة إقرار موازنة الخطة الاستثنائية استبعدت كثير من المشاريع التي أدرجت في لخطة الأولية واقتصرت على بعض المشاريع والتي يعتبر إنجازها نقلة نوعية للمعهد وكل هذا ماكان أن يتأتي لولا تكريمة فخامة الأخ الرئيس /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بإحتضان محافظة اب لفعاليات العيد الوطني الـ 17.

### العيد لـ 17 ومشاريع المعهد

وعن المشاريع التي سيتم افتتاحها وتدشين العمل بها خلال احتفالات المحافظة بالعيد الوطني الـ 17 والتي تحضن فعاليات محافظة اب يقول مدير المعهد: حرصاً من قيادة المعهد وإدارة الفرع على استكمال المشروعات الأساسية في المعهد لما فيه تحقيق المصلحة العامة وتزامناً مع أعياد والوحدة اليمنية المباركة فقد تمكنا من إنجاز المشاريع الآتية:

- مشروع سور المعهد بتحويل مركزي.
- مشروع تجهيز معامل الحاسب الآلي وقاعة التدريب.
- مشروع الصيانة الداخلية لمبنى المعهد.
- تسوية وتنظيم ساحة المعهد تمهيدا لتنفيذ الاعمال الرئيسية في الجزء الاول من الساحة ورفص الممرات وتقسيم الحدائق والتشجير.
- صرف وإنارة الشارع المؤدي الى المعهد.

### طلبة يتحدثون

صديق الكامل " موظف " والتحق بإحدى دورات المعهد يقول سبق وان التحقت بدورات عديدة في المعهد ولكن الشيء المميز في هذه المرة ان المعهد صار منتظماً بتقديم هذه الدورات إضافة الى وجود كوادر مؤهلة تحرص على تقديم المعلومة بطريقة سلسة وبهذا شيء يحسب لإدارة المعهد الجديدة.

أما (محمد حلمي)طالب ستة ثمانية قسم حاسوب يقول: المعهد نموذجي بتقديم المواد التخصصية ويماكن الطالب بعد الانتهاء من الدراسة أن يلتحق بأي شركة خاصة اذا لم يتم توظيفه.

أما (سحر الحضرمي) فتقول المعهد شيء ايجابي ان يكون متواجد في محافظة اب الاننا نعتب عليهم اقصد إدارة المعهد بأنها لاتقوم بتابعة الخدمة المدنية لاستيعاب مخرجات المعهد بدلا من أن تتخرج الطالبة أو الطالب



علي الأقل في محافظة إب نظراً لصغر حجمها صالة نشاطها وبعض الخريجين يشقون طريقهم بأنفسهم للقيام بأعمال خاصة.

### دورات خاصة لمستقبلي ضيوف المحافظة بالعيد الـ 17

وعن الدورات التي سيقوم المعهد بتنفيذها خلال هذا العام يوضح الاخ المدير العام للمعهد انه يتم بداية كل عام وضع خطة تدريبية تحرك بموجبها وفي إطار خطتنا لهذا العام وابتهاجا باستقبال عيد الوحدة المباركة سنقوم بتنفيذ عدد من الدورات التدريبية وقد تم بالفعل تنفيذ الدورة الأولى في مجال الحاسب الآلي لعدد من موظفي الخدمة المدنية ويمطون مدراء شؤون الموظفين بالمكاتب الحكومية كما إننا نقوم حالياً بتنفيذ دورة أخرى لعدد من موظفي مكتب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في المحافظة ودورة أخرى في اللغة الإنجليزية للعاملين في فئات المحاسبة استعداداً لاستقبال ضيوف المحافظة من مسؤولين ودبلوماسيين وغيرهم خلال أيام الاحتفالات بالعيد الـ 17 للوحدة اليمنية المباركة.

مؤكد- انه قد تم تضمين الخطة السنوية لهذا العام ببرامج تدريبية موجة لمدراء عموم والمدراء عموم المكاتب التنفيذية في مجال إعداد الخطط والموازنات إضافة إلى دورة أخرى في مجال إعداد وكتابة التقرير.

### اهتمام حكومي

الزائر خلال هذا العام للمعهد الوطني للعلوم الإدارية يلاحظ أن هناك نشاط غير

### تحقيق / محمد حسن مزاحم / تصوير علي البرب

### التسمية

يقول الأخ/ محمد الشعبي مدير عام المعهد العلوم الإدارية بمحافظة إب قبل أن يبدأ حديثي في الموضوع أرحب بكم في المعهد ونحن سعداء بزيارتكم لنا لنقل صورة عن المعهد والمشاريع الجاري تنفيذها استعداداً لافتتاحها في عيد الوحدة اليمنية المباركة خلال هذا العام والذي تشهد فعاليات محافظة إب وقبل هذا يجب أن تعطيتكم لمحة بسيطة عن المعهد والذي يعتبر مؤسسة حكومية مستقلة متخصصة في التدريب والتأهيل ويهدف بشكل رئيسي إلى تنمية معارف ومهارات وقدرات موظفي الدولة في المجال الإداري والمالي ونظم المعلومات واللغات بهدف الارتقاء بمستوى الأداء الإداري في أجهزة الدولة وكذلك تقديم الاستشارات والبحوث لخدمة قضايا التنمية الإدارية والاقتصادية.

ويمكن للقطاع الخاص والمنظمات الأهلية والأفراد الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المعهد في مجال التأهيل والتدريب والاستشارات بحسب الشروط المعمول بها في المعهد.

وقد تأسس فرع المعهد بمحافظة اب عام 1985م ومارس نشاطاته باسم المعهد القومي للإدارة العامة وبعد الوحدة المباركة تم دمج المؤسسات الشطرية وتسميتها وأصبح المعهد يعرف باسم (المعهد الوطني للعلوم الإدارية من العام 1979م).

«أنشطة المعهد وعن الأنشطة إلى يقوم بها المعهد الوطني للعلوم الإدارية فرع اب يوضح الأخ مدير المعهد أن المعهد يقوم بممارسة عدد من الأنشطة لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها التي هي كالتالي:

–التأهيل والممثل في ديوان فني/ إدارة التنمية من التخصصات التالية الحاسب الآلي – المحاسبة/ إدارة الموارد البشرية- كما أن المعهد يعتمز في العام المقبل افتتاح تخصصات جديد في عدد من التخصصات ومنها التسويق الذي يعد اليوم مطلباً رئيسياً لسد حاجات السوق من الكوادر الكفوءة والمتدربة.

إضافة الى تخصص آخر لا يقل عن سابقه أهمية والمتمثل بـ(السكرتارية التنفيذية).

«التدريب يقوم المعهد بإعداد وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية المتخصصة في مجال الإدارة والمحاسبة ونظم المعلومات واللغات وتنفيذ الدورات بحسب احتياجات الجهات الطالبة.

(مكاتب حكومية، خاصة-منظمات أهلية) وبحسب الشروط المعمول بها في المعهد.

### المخرجات التعليمية

وعن مخرجات المعهد التعليمية يؤكد الأخ الشعبي مدير المعهد أن خريجي المعهد بالتخصصات المختلفة يلقون طلباً خاصاً من قبل الشركات والمعاهد التقنية وهذا يشجع كثيراً.

يقول مدير المعهد قائلاً: لقد بدأ تنفيذ الدبلوم في عام 1979م وكان عدد الخريجين حينها يصل إلى عدد محدود جداً من الطلبة ومع استمرار المعهد بتقديم تخصصات جديدة وطلب السوق لهذه التخصصات وصل عدد الطلبة حتى العام المنصرم 2006م إلى "2030" منهم (1675 بنين) و(355 بنات).

في التخصصات (الحاسوب، المحاسبة-إدارة الأعمال) بينما بلغ عدد المقبولين لهذا العام في المستوى الأول في تخصصات الحاسوب والمحاسبة وإدارة الموارد البشرية "600" طالب وطالبة.

### استيعاب المخرجات

وعن مدى استيعاب مخرجات المعهد يؤكد الأستاذ الشعبي انه يتم استيعاب مخرجات الخدمة المدنية حسب الاحتياج السنوي لشغل الدرجات العتمدة سنوياً لمكاتب المحافظة ويتم الاختيار بناء على الشروط المعمول بها من الخدمة المدنية وكما يتم سنوياً توظيف عدد من الخريجين في المحافظات الأخرى لشغل الدرجات المخصصة للمكاتب في إطار خطة التوظيف العامة لوزارة الخدمة إما القطاع الخاص فاستيعابه محدود



### وزير الاتصالات وتقنية المعلومات :

### خلال احتفالات العيد الوطني الـ 17 سيتم افتتاح

### 132 مشروعاً في خدمات الهاتف والبريد



وزير الاتصالات

صنعاء / متابعات، بوتيرة عالية حقق قطاع الاتصالات في اليمن نقلات نوعية واكب الثورة العالمية الرقمية وتقنياتها المتسارعة في صناعة تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت نتاجها ملموسة في ربوع اليمن الموحد حيث ينعم أكثر من 4 ملايين مواطن بمعنى بتقنية الاتصالات سواء بالهاتف الثابت أو الهاتف النقال.

وبحسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات فإن مشركي الهاتف الثابت وصل عددهم إلى 968 ألفاً و328 مشتركاً، بالإضافة إلى 3 ملايين و198 ألف مشترك في الهاتف النقال ووصلت الكثافة الهاتفية إلى 20% كما وصل عدد المشتركين في خدمات الإنترنت إلى أكثر من 156 ألف مشترك وكذا انتشار 836 مقهى للإنترنت و12 ألفاً و348 مركزاً للاتصالات في عموم المدن والمحافظات اليمنية.

وتتبنى وزارة الاتصالات العديد من المشاريع الطموحة والإستراتيجية مثل مشروع رئيس الجمهورية لتعميم الحاسوب والذي تم توزيع أكثر من 20 ألف جهاز في إطاره بالإضافة إلى مشروع الحكومة الإلكترونية، وأكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات انه تم وضع إله جديدة لتفعيل مشروع رئيس الجمهورية لتعميم الحاسوب ونشر الثقافة الإلكترونية في أوساط المواطنين وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة.

وقال المهندس كمال الجبري وزير الاتصالات وتقنية المعلومات إن وزارته تسعى إلى ترجمة البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ومن خلال البرنامج الحكومي إلى تطوير الاتصالات وتقنية المعلومات نحو بناء الاقتصاد المعرفي وذلك بإقامة بنية تحتية منطوية للمعلومات والاتصالات كشرط أساسي لإحداث نقلة النوعية المنشودة في الاقتصاد اليمني باتجاه الاقتصاد المعرفي.

وتنقل عنه موقع صحيفة "26 سبتمبر نت" الإلكتروني أمس الإثنين القول إن أبرز ما ستركز عليه خلال الفترة المقبلة هو تطوير قانون الاتصالات لاستيعاب التطورات التقنية والسياسات المستجدة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وإصدار التشريعات المنظمة لخدمات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وإمن شبكات المعلومات والملكية الفكرية وسرية وخصوصية الاستخدام وكذا تعزيز دور الوزارة في رسم السياسات وأعداد الإستراتيجيات والخطط واللوائح للنهوض بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والإشراف على استثمارات الدولة في هذا المجال ورعاية مصالح اليمن لدى المنظمات الإقليمية والدولية بالإضافة إلى إدارة وتنظيم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وحماية مصالح المشتركين وتطوير ونشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بما يتوافق مع احتياجات المستخدمين بنسب الأسعار وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في إطار قواعد المنافسة الحرة.

وأوضح المهندس كمال الجبري انه سيتم توسيع وإحلال وتركيب سنترالات جديدة وقديمة بسعة إجمالية مقدارها 325 ألف خط في جميع محافظات اليمن ولجميع الأنظمة وكذا توسيع وتطوير شبكة التراسل في عدد من محافظات الجمهورية، وتوسيع محطات الهاتف الاسلكي السيار وتطوير الاتصالات الريفية من خلال التوسع في تركيب كوابل الألياف البصرية وتوسيع مصالغ القائمة بعدد 2,078 خطاً وتوريد 13,688 جهازاً لخدمة الهاتف الاسلكي الثابت ومنتاعة سرعة إنجاز وتشغيل لشغل الكابل الثالث الهاتف النقال (جي اس ام 900-)

وتطوير سعات البوابة اليمنية للإنترنت، وخفض تعرفة استخدام الإنترنت، وإعادة أسس ومعايير منح التراخيص لزودي خدمة الإنترنت، وإعادة السياسات والخطط لتجميع الاستثمار في الإنترنت بالإضافة إلى تعزيز الإمكانات الفنية والبشرية وإعادة النواحي التنظيمية للمركز اليمني للاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية بما يمكنه من تقديم الخدمات التي أنشئ من أجلها وتحديث وتطوير المعهد للعام للاتصالات لتلبية الاحتياجات التدريبية والتأهيلية ومساكبة المتغيرات الحديثة والمشاركة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير قانون البريد لاستيعاب مفهوم الخدمة البريدية المالية المتكاملة وتوسيع انتشار الشبكة البريدية من خلال بناء واستئجار (94) مكتباً بريدياً، وإقامة 250 كشكاً بريدياً، واستكمال ربط البريد بشبكة معلومات الكترونية توفر كافة الخدمات البريدية والمالية في شبك واحد، وكذا إدخال منظومة الصرف الآلي للهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي.

مؤكد أن العام 2007م سيشهد استمرار ما تم البدء فيه من مشاريع الخطة الخمسية الثالثة على مستوى ثمانية مشاريع رئيسية بتكلفة إجمالية تبلغ 10 مليارات و682 مليوناً و823 ألف ريال تشمل توسعة الهاتف الثابت الذي حاز على النصيب الأكبر من الخطة بتكلفة إجمالية تبلغ 3 مليارات و567 مليوناً و910 آلاف ريال لتعزيز قدرات الشبكة الهاتفية التي شهدت تطوراً نوعياً من خلال تنفيذ مشروعات إستراتيجية كبيرة مثل تغطية المدن الرئيسية والمدن الثانوية بنسبة تتجاوزت 95% وتطوير وتوسعة شبكة التراسل الوطنية بتغطية الألياف الضوئية وتنفيذ مشاريع ربط واقليمية ودولية جديدة منها الربط بكابل الألياف الضوئية بين اليمن والسعودية والربط بكابل الألياف الضوئية بين اليمن وعمان ومشروع الربط (بشبكة فالكور العالمية لكابل البحري) لربط اليمن بقرارات العالم.

وأضاف الوزير المهندس كمال الجبري أن تلك المشروعات تشمل أيضاً مشروع تطوير خدمات الاتصالات الريفية وهو أحد المشاريع المرتبطة بإستراتيجية الدولة لتخفيف من الفقر حيث يخدم التجمعات السكانية العديدة والمتفرقة ذات الكثافة القليلة والتي تعيش في المناطق الريفية والثابتة في ظروف قاسية وتضاريس جغرافية متنوعة منها الجبلية الوعرة والسهلية والصحارى المتراصة الأطراف والجزر المتفرقة المطوقة في عرض البحر، وتصل تكلفة المشروع التقديرية إلى مليار و270 مليوناً و968 ألف ريال وكذا مشروع توسعة تطوير شبكة التراسل الذي من شأنه سهولة تبادل الاتصالات وكذلك نقل البيانات والمعلومات ضمن شبكة التراسل الحالية وتحسين أداء الشبكة الحالية وحماية ارتفاع حركة الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية المتنامية بشكل كبير وسريع على حد سواء بتكلفة مليارين و446 مليوناً و739 ألف ريال ومشروع استكمال المرحلة الثانية لمدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والبدء بتنفيذ مباني الفرع التابع لها في عدن باعتبارها من المشاريع الحيوية ذات الارتباط الوثيق بمجال في تقنية المعلومات والذي يهدف من خلاله إلى تهيئة البيئة المناسبة لتعميم تقنية المعلومات وخلق فرص عمل جديدة ونوعية، بتكلفة تقديرية تصل إلى 297 مليوناً و640 ألف ريال وأيضاً مشروع البرنامج الوطني لتقنية المعلومات ويهدف إلى أتمتة جميع الأعمال تحت شعار (مكاتب بلا ورق) بدءاً بالمؤسسة وفرعها المختلفة إضافة إلى توسعة وتطوير شبكة الإنترنت وتراسل المعطيات في جميع محافظات الجمهورية وتهيئة الشبكة للربط مع الشبكات العاملة في الوزارات المختلفة وتطبيق وتوحيد الأنظمة والبرمجيات للتكامل مع بعضها البعض وصولاً إلى تطبيقات الحكومة الإلكترونية ويندرج في إطار هذا المشروع إعداد دراسة لتأسيس صندوق تنمية التكنولوجيا، وبكلفة تصل إلى مليار و315 مليوناً و399 ألف ريال ومشروع تطوير المعهد العام للاتصالات لتواكب كل جديد في عالم الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال رفع جاهزية المعهد ووسائله التعليمية المختلفة وتطوير مناهجه ومواده التدريبية و81 مليوناً و972 ألف ريال بالإضافة إلى مشروع رئيس الجمهورية لتعميم الحاسوب ومشروع الإنترنت الاسلكي واستكمال البنية التحتية للبريد... مشيراً إلى انه سيتم افتتاح 132 مشروعاً في خدمات الهاتف والبريد خلال احتفالات العيد الـ 17 للجمهورية اليمنية تشمل 35 مشروعاً جديداً و97 مشروعاً تم توسعتها بتكلفة تقديرية بلغت 6 مليارات و755 مليوناً و48 ألف ريال بالإضافة إلى وضع حجر الأساس لـ 65 مشروعاً منها 40 مشروعاً جديداً و25 مشروعاً مستمراً توسعتها بسعات هاتفية تبلغ 15 ألفاً و210 خطوط وبتكلفة مليارين و670 مليوناً و571 ألف ريال، وكذا وضع حجر الأساس لـ 34 مشروعاً بسعات هاتفية 39 ألف و900 خط هاتفي بتكلفة 3 مليارات و265 مليوناً و629 ألف ريال وفي إطار مشروع 500 ألف خط هاتفي سيتم افتتاح، كما سيتم افتتاح ووضع حجر الأساس لـ 116 مشروعاً في إطار بين موابيل بتكلفة 4 مليارات و349 مليوناً و218 ألف ريال، وفي إطار مشروع 115 ألف خط ريفي سيتم افتتاح ووضع حجر الأساس لـ 47 مشروعاً بسعة هاتفية 12 ألفاً و69 خطاً هاتفياً بتكلفة مليار و816 مليوناً و808 آلاف ريال.

# القوات المسلحة والأمن عزيمة لاتلين وتلاحم فريد بين القائد والمقاتلين